لقد ادى احتلال اراض جديدة وتوسيع السوق الاسرائيلية الى ازدياد حاجة الاقتصاد الاسرائيلي الى هذه الرساميل . فدعت الحكومة الاسرائيلية رجال الاعمال اليهود وغيرهم في الخارج الى عقد مؤتمر في القدس في نيسان عام ١٩٦٨ لبحث الامكانية المتاحة لاستثمار الرساميل في اسرائيل . فقد قرر هذا المؤتمر الذي ضم اكثر من ٧٠٠ ملياردير ، معظمهم من أميركا الشمالية ، استثمار أموال ضخمة في اسرائيل . كما قرر المؤتمر انشاء شركة استثمار دعيت بـ « اسرائيل كوروبريشن » مهمتها تنسيق وانجاز استثمارات الرأسماليين الاجانب في اسرائيل .

وتطرق المؤتمر الى موضوع الضمانات التي تقدمها الحكومة الاسرائيلية الى القطاع الخاص وطالب بأن يلعب القطاع العام دور الشريك فقط على غرار اصحاب المؤسسات الخاصة وان يتقلص تأثير قطاع الهستدروت على الاقتصاد . وتجدر الاشارة هنا الى أن الناتج القومي الصافي كان يتوزع عام ١٩٦٠ حسب القطاعات على النحو التالي : ٥ر٥٨ ٪ للقطاع الخاص و٢١ر١ ٪ للقطاع العام و٢٠ر٤ ٪ لقطاع الهستدروت(٥) . وشبكا الرأسماليون ، خلال المؤتمر ، من العوائق التي يخلقها وجود قطاع الهستدروت والقطاع العام امام توسع اعمالها ، مما دفعها لرهن الاستثمار بعدد من الشروط اهمها تخفيف اثر هذين القطاعين في الاقتصاد . والمثال على ذلك هو ما قاله الملياردير الكندي ، آلان بروفمان ، اذ طرح الاسئلة التالية : « هل يوجد تضييق على نمو الاعمال الخاصة ؟ هل تفسح النقابات العمالية المجال امام الاستثمارات الخاصة لتحصيل الارباح ؟ هل توجد افضليات للمؤسسات العامة او للمؤسسات التي تديرها الدولة ، بحيث يستطيع القطاع الخاص المنافسة وتأمين مدخول مرضي » ؟(٦) .

هذا وبعد حرب ١٩٦٧ ، وبالتحديد بعد مؤتمر الملياردير عام ١٩٦٨ ، نمت الاستثمارات الخاصة (الاجنبية بشكل خاص) على حساب قطاع الهستدروت والقطاع العام . ومن جهة اخرى ، تقلصت ملكية الدولة في الاقتصاد باستمرار منذ ١٩٦٧ واصبحت عدة مشروعات رئيسية واساسية تحت سيطرة القطاع الخاص والرأسمال الاجنبي . فقد قامت الدولة في عام ١٩٧٠ ببيع ٢٦ ٪ من أسهم مصفاة حيفا و ٥٠ ٪ من أسهم « الشركة الوطنية للملاحة » ـ « تسيم » ـ الى شركة « اسرائيل كوربوريشن » التي يسيطر عليها الرأسمال الاجنبي(٧) . وفي عام ١٩٧٣ ، سمحت الدولة لـ « اسرائيل كوربوريشن » بزيادة حصتها في مصفاة حيفا الى ٥٠ ٪(٨) . كما بيعت كليا أو جزئيا منذ عام ١٩٦٧ عدة مشروعات عامة أو شبه عامة لشركات اجنبية واهم هذه المشروعات : شركة باز للنفط ، ستيل سيتي (مدينة الفولاذ) في عكا ، خط انابيب ايلات ـ عسقلان وشركة راسكو للبناء(٩) . وتزايدت سيطرة الرأسمال الاجنبي على القطاع المصرفي وعلى شركات الاستثمار الاسرائيلية . فقد تقلصت مساهمة الدولة الاسرائيلية في بنك الانماء الصناعي الذي يلعب دورا بالغ الاهمية في تمويل المشروعات الصناعية ، من ٩٣ ٪ عام ١٩٥٨ الى ٥٤ ٪ عام ١٩٦٧(١٠) . واصبح هذا البنك تحت سيطرة المستثمرين الاجانب . اما فيما يتعلق بشركات الاستثمار الاسرائيلية (الاسرائيلية بالاسم) . فتهيمن عليها الرساميل الاميركية ، مثل الشركات التالية : Ampal, Pec Israel, Israel Investor Corp., & Israel Development Corp. وبلغت قيمة المشاريع التي باشرت بها شركات امريكية في عام ١٩٦٩ مبلغا قدره ١٠٦ ملايين دولار(١١) .

أما فيما يتعلق بقطاع الهستدروت ، فقد انخفض نصيبهما في صافي الانتاج بين